الصلاح ليس كرامة وما ظهر على يد العوام تخليطه الم من الشدة ممونة وما ظهر على
يد الفساق خديعة ومكر لهم فاستدراج او تكذيبا لهم فاهانة كنقل مسيلمة الكذاب
في عين اعور فعميت احدى عينيه قوله واحترز بقوله الخ لان الخارق المقارن للدلا
على الصدق لا يمكن معارضته قوله واما برهان وجوب الامانة اي تقدم ان المراد بالامانة
العصمة وهي حفظ الله تعالى ظواهرهم وبواطنهم من المخالفات وقيل ملكة راسخة في
النفس تمنع صاحبها من ارتكاب المنهيات وقوله فلانهم لو خالفوا الله اي يستلزم الى
ان هذا البرهان استثنائي مركب من منفصلة مذكورة واستثنائيه محذوفة هو
تقديرها فلكن لم تقلب المحرم والمكروه طاعة باطل اما بيان الملازمة فهو ما اشار
له بقوله لان الله تعالى امرنا بالاقتداء بهم في افعالهم وافعالهم اي فيكون جميع ما صدر منهم
منقولا او فعلا فهو مما امر الله به وكل ما امر الله به فلا يكون الا طاعة لان الله لا يامر بالمحظ
واما بطلان الاستثنائية فلان الشارع نهى عن المحرم والمكروه وكلما نهى عنه الشارع لا يجوز
ان يكون في حال كونه منهيا عنه مامورا به شرعا وقد علمت ان بيان الملازمة وبطلان
الاستثنائية بالشرع فيكون البرهان شرعيا لا عقليا خلافا لبرهان الحرف فانه عقلي
ولم يبين المصنف بطلان الاستثنائية لظهوره اذ كون الشيء معصية طاعة من حيثية
واحدة باطل قطعا بالضرورة وقوله لان الله امرنا بالاقتداء بهم في اقوالهم وافعالهم
اي وتقريرا تهم اذ لا يقرون على خطا وان مراده بالافعال ما يشمل التقرير اي الكون
على الفعل والمراد بالافعال ما عدى الجبلية كالقيام والقعود والمشي فانا لم نتعبد
بها وما عدى الجبلية فنحن متعبدون به عموما كما دل عليه الكتاب والسنة
والاجماع فسقط ما قيل لا مانع ان يمنع الملازمة التي ذكرها المصنف من لزوم انقلاب
المحرم او المكروه طاعة لانه انما يلزم متى اتينا عهم فيما تبين لنا انهم يفعلونه عن امره
ووجه الاسقاط ان كلا ما كان غير جبلي فنحن متعبدون به فلو كان منهيا عنه لانقلب طاعة
وهو ظاهر والضمير في قوله لان اسم امرنا راجع لجميع المكلفين من هذه الامة وغرضها فصح
قوله في اقوالهم اذ الاصل مساواة الانبياء في الاقتداء بهم لنبينا عليه وعليهم الصلاة
والسلام حتى تبين خلافه قوله وهذا بيعينه الخ مراده بالبعينة هي المماثلة في
التقرير باح يقال لو ما لغوا الله بكتمان شيء مما امروا بتبليغه لانقلب الكتمان
طاعة لانا مامورون بالاقتداء بهم في اقوالهم وافعالهم ولا يامر تعالى بمحرم ولا
مكروه لكن كون الكتمان طاعة باطل لانه محرم بالاجماع معلوم فاعلم وتقريره
على هذا الوجه هو المناسب لكلام المصنف بخلاف تقريره على ما قاله الشمني فانه لا يناسب
كلام المصنف وان كان هو الذي يناسب كلامه هو الذي قدمه في بيان الامانة فانه لم يمش على
طريقة

طريقة المصنف في تقريره كما هو ظاهر من كلامه فعلم انه ليس المراد بالبعينة المماثلة
بالذات بل المراد بالمماثلة التقرير قوله لكن ما مورين بالاقتداء الخ لا يخفى
انه في تقريره مخالف لتقرير المصنف فان المصنف جعل اللازم انقلاب المحرم والمكروه طاعة
والتزم حقيقة كوننا ما مورين بالاقتداء بهم وقوله وكوننا ما مورين الخ اشاره
للاستثنائية وقوله لقوله تعالى الخ بيان للبطلان الاستثنائية وقوله
واما كوننا ما مورين الخ بالاقتداء الخ بيان للملازمة في كلامه وقوله فدليله كتاب
الله تعالى الخ جواب اما وقوله سوى ما ثبت اختصاصهم به اي ما ثبت انه مقصور
عليهم لا يتعداهم الى امتهم كنكاح اربعة من الحرائر فالباقي به داخلة على المقصور
وفي كلامه اشارة الى ان الاصل عدم الاختصاص وانه لا يصار اليه الا اذا ثبت ان
هذا الفعل مختص بهم قوله وقد علم من دين الصحابة الخ اي طريقتهم وقوله
هو دليل تطبيقي اي اتباع الصحابة له من غير توقف او ان الضمير راجع لجميع ما تقدم
من الآيات وما علم من دين الصحابة قوله واقول ذلك اي القرينة ان يقصد و
التشريع اي فقط والافقد يقصد وامعه غيره حتى يجتمع الفعل الواحد على قربة
شتى كونه يقصد به ذكر اقامة السنة والتقوي على الطاعة وغير ذلك وقوله
وناهيك يستعمل اسم فاعل بمعنى كافيك ويصدر بمعنى حسبك وهو المراد هنا فاكله
الشيخ يس وقوله منزلة اي رتبة اذ رتبة التعليم اعظم رتبة قوله وبهذا البعينة
الخ تقدم ان تقريره لهذا البرهان على نسق ما سبق له هو لا على نسق ما في المصنف فتدبر
قوله واما دليل لم يقل برهان تقنننا والا فهو برهان وتبعيته تركيبه من
الشكل الاول ان يقال الاعراض البشرية شوهد وقوعها بهم وكل ما كان كذلك فهو
جايز وبيان الكبرى ان الوقوع يستلزم الجواز قوله الاعراض البشرية ال للعهد
اي المتقدمة وهي التي لا تودي الى نقص في مراتبهم قوله او التسلي اي التصبر
اي تصبر غيرهم من الامم وكذا البشر وقوله باعتبار الخ راجع للبعيضة فقط والمراد
بالدنيا اولا الاموال وثوابها وثانيا وحثا في قوله دار الخ ما يشمل السما والارض
فتامل والمراد بالاعتبار التفكر والنظر فيها قوله لمن عاصره الخ جواب عما يقال
انا لم نشاهد ذلك قوله ولهذا اي لوقوع المرض وادنى الخلق قوله والافهو
قادر اي والانقل واقع بالعدل والاختيار فلا يصح لانه قادر فتامل قوله
ولا يقال ان ذلك لم يحصل الخ اي فلا فايدة في وقوع الامراض وحاصل الجواب ان
دلالة العقل وقوع من دلالة النقل لانه قد يقتقد في القول الترخيص فيخالف
بارتكاب المشقة كان يعيد الصلاة في المسهور ويصلي قاعدا في المرض قوله لانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)